



قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال
جلسات الأسئلة الشفهية
دورة أكتوبر 2011

| ر.ت | الجلسة | القطاع الحكومي | موضوع السؤال | جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا |
|-----|--|----------------|--|---|
| | | | | نظرا لخصوصية دورة أكتوبر 2011 من حيث تزامنها مع انتخابات تجديد مجلس النواب والإشكالات التي أثرت حول مدى دستورية عقد جلسات الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين الذي لم تشملها الانتخابات، مع ما تلى ذلك من استمرار حكومة السيد عباس الفاسي في تصريف الأمور الجارية، فقد ارتأينا في مصلحة الأسئلة عدم اعتماد أجوبة وزراء الحكومة المنتهية ولايتها كالتزامات بحكم تحملها فقط مهمة تصريف الأمور الجارية، على أن تشمل قاعدة المعطيات هاته أجوبة وزراء حكومة السيد عبد الإله ابن كيران فقط بحكم أن التزاماتها وتعهداتها ستكون ترجمة لتنفيذ برنامجها الحكومي للولاية التشريعية 2011-2016. |
| 01 | الجلسة الثانية عشر / 31 يناير 2012 | العدل والحريات | تنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بالمنازعات الضريبية | أكد السيد وزير العدل والحريات جوابا على هذا السؤال أن لا أحد فوق القانون وأن الأحكام القضائية الصادرة بإسم جلالة الملك هي واجبة النفاذ، وأنها عنوان الحقيقة ولا يجوز لأحد أن يتأخر على تنفيذها، مؤكدا في هذا السياق عزم الحكومة الراسخ في إعطاء الأحكام من حيث التنفيذ الأهمية والاهتمام الضروري حتى يأخذ التنفيذ مجراه الطبيعي. ورغم اعترافه بوجود مشاكل، فإن السيد الوزير يؤكد على أن الحكومة حريصة على تذليل هذه الصعاب، حتى تكون جميع الأحكام قابلة للتنفيذ والنفاذ |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|--------------------------------------|----------------|--|----|
| في أقرب الأجل التزاما بالمساواة الضرورية أمام القضاء، والتي لا فرق فيها بين إدارة وبين شخص طبيعي، وهذا التزام يقول السيد الوزير نلتزم به، راجيا من الجميع التعاون من أجل تحصيله. | | | | |
| أكد السيد الوزير أنه من خلال الجرد المتعلق بعدد القضايا الراجعة أمام المحاكم الإدارية والتجارية التي هي موضوع السؤال يتبين أن هناك معطيات واضحة لا تسمح بمراجعة جذرية للخريطة القضائية، لكن مع ذلك فإن إعادة النظر في هذه الخريطة هو موضوع يقع في صلب اهتمامات وزارته، وبمجرد استيفاء المعطيات المتعلقة بعدد القضايا سترتب عليه النتائج الضرورية، بمعنى أنه حيثما كان ممكنا تقريبا للقضاء للمواطنين إما على صعيد المحاكم الإدارية أو التجارية فإن وزارته لن تتأخر إذا توفرت ظروف ذلك وإمكاناته. | إحداث محاكم متخصصة ببعض جهات المملكة | العدل والحريات | الجلسة الثانية عشر / 31 يناير 2012 | 02 |
| شدد السيد الوزير على أن النهوض بالعدالة يتطلب تضحيات جسام وعلى الجميع أن يتحمل مسؤوليته فيها، ولهذا الغرض ستطلق الوزارة حوارا وطنيا في الشهور القادمة سيبدأ محليا ليتبلور وطنيا عبر مناظرة وطنية تنتبثق عنها وثيقة الميثاق الوطني لإصلاح العدالة بكافة مكوناتها. وأضاف أن ذلك لا ينبغي أن يكون مجرد شعارات بل يجب أن يصبح حقيقة ولذلك ينبغي أن يقوم الجميع بالعمل على تجسيد التطلعات إلى عدالة حقة عبر وضع الإمكانيات الضرورية خاصة منها الإمكانيات المادية من أجل النهوض بأوضاع المحاكم وأوضاع السادة القضاة، وأيضا عبر عملية مركبة تشمل التخليق والتجهيز. وفي هذا الصدد بسط السيد الوزير برنامجه الطموح الذي يتجاوز المؤلف ومن بين نقاطه الأساسية: | تأهيل المحاكم | العدل والحريات | الجلسة الثانية عشر / 31 يناير 2012 | 03 |



| | | | | |
|--|--|--|--|--|
| <p>✓ تقرر تحديث السجل التجاري الوطني وذلك بهدف مركزة معطيات وبيانات السجل التجاري في قاعدة بيانات مركزية،</p> <p>✓ تحديث خدمة السجل العدلي عبر الخط أي تمكين طالبي بطاقة السوابق العدلية منها عبر الإنترنت،</p> <p>✓ الاشتغال على التبادل الإلكتروني للمحاضر بين النيابة العامة ومختلف محرري المحاضر،</p> <p>✓ إحداث المقاولات عبر الخط لتشجيع أصحاب المبادرات لإنشاء مقاولتهم وذلك بشراكة مع مديرية الضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية،</p> <p>✓ استكمال حوسبة باقي الإجراءات للمحاكم حيث إن المخطط هو جعل المحكمة عصرية في تدبيرها وفي وسائل عملها والشروع في تعويض السجلات الورقية بالسجلات الإلكترونية.</p> <p>ولبلوغ هذه الأهداف أكد السيد الوزير على اعتماد وزارته منهج التشريك مع كافة الجهات والفئات المهتمة، وفي هذا الصدد فإن جميع مشاريع القوانين التي سوف تتقدم بها وزارة العدل لن تكون إلا حصيلة مشاورات موسعة مع كافة الفئات.</p> <p>ثانيا ، يدخل في هذا الباب أنه على صعيد الموقع الإلكتروني لوزارة العدل سيكون هناك باب تنشر فيه كافة المشاريع التي تريد الوزارة التقدم بها إلى الحكومة، وذلك حتى يتأتى لجميع المعنيين والمهتمين إبداء الرأي بخصوصها، وسيتم فحص هذه الردود والأجوبة والتعليقات التي سيتقدم بها كافة المهتمين من خلال تفحصهم لتلك المشاريع، لتؤسس عليها الوزارة نصا</p> | | | | |
|--|--|--|--|--|



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|---|---|-----------------------------------|--|----|
| نتقدم به إلى الحكومة ليأخذ مساره إلى البرلمان، هذا التزام "يضيف السيد الوزير سنعمل على تنفيذه إن شاء الله." | | | | |
| أكد السيد الوزير أنه لضمان التنفيذ اللازم للأحكام القضائية هناك توجه يروم وضع مجموعة من الإجراءات ذات البعد القانوني من خلال مشروع قانون المسطرة المدنية المتداول حكوميا حاليا في انتظار إحالته على البرلمان، والذي يشتمل على العديد من الضمانات للمواطنين بغية تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة منها: ✓ الحكم بالغرامة التهديدية على الإدارة، ✓ تخويل طالب التنفيذ إمكانية الحجز التنفيذي على الأموال والمنقولات والعقارات الخاصة لأشخاص القانون في الحدود التي لا ينتج عنها عرقلة السير العادي للمرفق العمومي، ✓ إقرار المسؤولية الشخصية للموظف العمومي عند الامتناع عن التنفيذ، ✓ اعتبار السند التنفيذي بمثابة أمر بحوالة تصرف للمحكوم له من طرف المحاسب العمومي المختص بمجرد الطلب عند الامتناع عن التنفيذ. | تنفيذ الأحكام الإدارية | العدل والحريات | الجلسة الثانية عشر / 31 يناير 2012 | 04 |
| أكد السيد الوزير أنه سنويا هناك تهديد قوي يهم ما بين 200 و 500 وحدة سكنية، عوامله معروفة غير أن إحصاء حقيقي لهذه الظاهرة يتطلب إمكانيات مادية هائلة إضافة إلى تعاون وإشراك المعنيين بالأمر، وأضاف أن وزارته قامت بإعداد برنامج تشاركي للتدخل في هذا الموضوع وذلك على أساس منظومة قانونية ومؤسسية تحدد مهام كل متدخل على غرار ما حدث بالنسبة لحي الجنانات بفاس حيث تم وضع برنامج على مدى ثلاث سنوات بكلفة بلغت | مآل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية من أجل إحصاء وترميم المنازل المهتدة بالانهيار | السكنى والتعمير وسياسة المدينة | الجلسة الثانية عشر / 31 يناير 2012 | 05 |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|---|--------------------------------|---|----|
| <p>150 مليون درهم يتضمن ترحيل الأسر، وكذا تقديم دعم مادي مباشر للأسر المعنية، وفي كثير من الأحيان استفادتها من السكن الاجتماعي أو من وحدة سكنية تدخل في إطار السكن الاجتماعي بكلفة 140 ألف درهم.</p> <p>وتابع السيد الوزير أن وزارته ستعمل على تعميم تدريجي لهذه المقاربة بالنسبة لكل الأحياء وفي القريب العاجل من خلال المقاربة المتعلقة بسياسة المدينة التي يريدتها مقاربة تطل إعادة هيكلة الأنسجة القديمة وأيضا السكن غير اللائق.</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير أنه بالإمكان توفير عرض سكني بالنسبة للفئات الوسطى في حدود 800 ألف درهم ليس بنفس امتيازات السكن الاجتماعي، وإنما بتخصيص جزء من الإعانات للمنعشين العقاريين وآخر للمستفيدين، وكذا من خلال تخصيص جزء من الوحدات السكنية المبنية لفائدة السكن المتوسط، وأضاف أن وزارته ستسعى إلى توسيع قاعدة هذا السكن المتوسط في أحياء مختلفة، إضافة إلى عروض أخرى موجهة للشبان وكذلك لحديثي الزواج.</p> <p>كما شدد على ضرورة الاهتمام بتوفير عرض سكني للكراء لأنه ليس بإمكان الجميع أن يلج السكن عبر الاقتناء، وذلك عبر تدخل الدولة من خلال توفير عرض سكني مخصص للكراء لتخفيض أسعار الكراء والاستفادة عدد من الفئات الوسطى في مرحلة أولى من حياتهم من هذا العرض وذلك عبر ترسانة قانونية ستسعى الوزارة إلى رسمها في الشهور القليلة المقبلة.</p> | ضعف وهزالة المشاريع السكنية المخصصة للطبقة الوسطى | السكنى والتعمير وسياسة المدينة | الجلسة الثانية عشر / 31 يناير 2012 | 06 |
| <p>أكد السيد الوزير على أن وزارته دأبت على القيام بالمجهودات الضرورية باستمرار لتوفير الموارد البشرية الضرورية للسير العادي للمنظومة التربوية.</p> | الخصائص في الأطر التعليمية | التربية الوطنية | الجلسة الثانية عشر / 31 يناير 2012 | 07 |



الشفهية والكتابية

وفي هذا السياق قامت برسم السنة الدراسية 2011-2012 بتوظيف 8884 مدرسا ومدرسة.

ويعود الخصاص في الموارد البشرية حسب السيد الوزير إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

- ✓ اتساع قاعدة المتدرسين وتحول الطلب على التمدرس نحو المناطق ذات الاستقطاب إضافة إلى إحداث المدن الجديدة؛
- ✓ تشتت الساكنة، و ما يترتب على ذلك من ضعف النجاعة في تشغيل المتوفر من الموارد البشرية، جراء الاضطرار لتخصيص مدرس لعدد جد محدود من التلاميذ؛
- ✓ صعوبة إعادة انتشار الفائض والاحتياطي من المدرسين نحو مناطق الخصاص الفعلي؛
- ✓ صعوبة استقرار المدرسين بالمناطق النائية والصعبة، وهو ما يتبين من خلال طلبات الانتقال، أو من خلال عدم الالتحاق بهاته المناطق من طرف المدرسين المستفيدين من التوظيفات الجديدة؛
- ✓ تزايد أعداد المحالين على المعاش.

ولمعالجة هذه الإكراهات، تتخذ الوزارة يضيف السيد الوزير مجموعة من التدابير من أجل توفير الموارد البشرية الضرورية لمواجهة الحاجيات الملحة، من بينها :

- ✓ إعادة الانتشار في إطار ترشيد الحركات الانتقالية، وذلك بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين للوزارة؛
- ✓ إعادة انتشار المدرسين داخل السلك الواحد وما بين الأسلاك؛



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|---|-------------------------|----------------------------------|--|-----------|
| <p>✓ تغطية الخصاص الطارئ من خلال تفعيل الساعات الإضافية؛</p> <p>✓ ترشيد البنيات والخراطم التربوية من أجل التقليل قدر الإمكان من الحاجيات؛</p> <p>✓ اعتماد نموذج المدرسة الجماعية مما يسمح بترشيد استعمال المتوفر من الموارد البشرية وخاصة بالوسط القروي؛</p> <p>✓ التشجيع على الاستقرار بالمناطق النائية من خلال توفير السكن الوظيفي للمدرسين بالوسط القروي، ومنح تعويضات تحفيزية للمدرسين العاملين بهاته المناطق، إلى جانب تحسين ظروف العمل بها؛</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير أنه في إطار تفعيل مخطط المغرب الأخضر سيتم في مرحلة أولى خلال فترة 2009 و 2015 إنشاء 6 أقطاب فلاحية للصناعة الغذائية بكل من مكناس، وبركان، سوس، الغرب، الحوز وتادلة، وتهدف هذه الأقطاب إلى تقوية التنافسية ودعم الاستثمارات في قطاع الصناعة الغذائية من أجل اندماج أفضل.</p> <p>ولهذه الغاية ستتوفر هذه الأقطاب على فضاءات للتحويل، التلغيف، تهمين المنتوجات الفلاحية، محطات لوجيستكية وخدماتية، وشباك وحيد لتسهيل تصدير المنتوجات الفلاحية إلى الخارج، كما ستضم كذلك مختبرات لمراقبة الجودة والاعتماد لمواكبة الفاعلين ووحدات للبحث والتنمية والتكوين.</p> <p>وأضاف أنه تم انتقاء بعض المواقع في هذه الأقطاب من وسط الأحواض الإنتاجية، ومن المتوقع أن تساهم هذه الأقطاب الفلاحية في تهمين حوالي 50 % من المواد الفلاحية المعنية بالمناطق المخصصة، فعلى سبيل المثال من المتوقع أن تبلغ الاستثمارات بمكناس 4 مليار درهم ستوفر تقريبا 18 ألف</p> | <p>الأقطاب الفلاحية</p> | <p>الفلاحة والصيد البحري</p> | <p>الجلسة الثالثة عشر / 07 فبراير 2012</p> | <p>08</p> |



| | | | | |
|---|--------------------------|-----------------------|---|----|
| <p>منصب شغل، وفي بركان مليار و 250 مليون درهم من الاستثمار من شأنها خلق 5000 منصب شغل.</p> <p>وبالنسبة للقطب الفلاحي لتادلة أزيلال، هناك مذكرة تفاهم لشراء الأرض على أن تنطلق أشغال البناء خلال سنة 2012، أما القطب الفلاحي سوس ماسة درعة فالدراسة الخاصة به جاهزة وستنطلق أشغال البناء في أواخر سنة 2012 على أن تستكمل في أفق 2014 و 2016.</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير أن مخطط المغرب الأخضر يهدف في شقه الأول إلى الرفع من الإنتاج (l'offre agricole) ولهذا الغرض قامت الوزارة بعدة استثمارات لتشجيع الفلاحين على الزيادة في المردودية، مع ما تقتضيه هذه الأخيرة من توفير الظروف الملائمة للتسويق، وفي هذا الإطار شدد السيد الوزير على ضرورة إعادة النظر في تنظيم الأسواق خصوصا أسواق الجملة و المجازر، من أجل تشجيع المبادرة الحرة وحتى لا يبقى القطاع الخاص و الفلاحة رهينة لما يعرف ب"الشناقة" وبالتالي تيسير الولوج للأسواق.</p> <p>وأضاف أن هذا ما تدافع عليه وزارة الفلاحة وستدافع عليه الحكومة لأنه من أهم الإجراءات، إلى جانب الشفافية في الأثمنة، ولهذا الغرض عملت الوزارة على وضع برنامج للأسعار منشور في شبكة الإنترنت لتمكين الفلاحين من معرفة ما يجري في باقي أسواق المملكة.</p> <p>وبالنسبة للأسواق العالمية، أكد السيد الوزير على ضرورة تنويعها وعدم الاقتصار على أسواق الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار هناك نقاش مع كندا من أجل التوصل إلى إبرام اتفاقية للتبادل الحر، إضافة إلى استغلال أفضل لاتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة والذي مازال محدودا، منوها في</p> | تفعيل مخطط المغرب الأخضر | الفلاحة والصيد البحري | الجلسة الثالثة عشر / 07 فبراير 2012 | 09 |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|--|-----------------------|---|----|
| نفس الوقت بانفتاح عدد من الفلاحة على السوق الصيني والنجاح الذي حققه بها. | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير أنه على المستوى المحلي تتوفر الوزارة حاليا على 300 مركز للقرب تتمثل مهمتها في دعم التكوين والاستشارة الفلاحية، وفي هذا السياق تم وضع استراتيجية جديدة للاستشارة الفلاحية تروم مواكبة جميع سلاسل الإنتاج والمشاريع المنبثقة من المخططات الفلاحية الجهوية، وفي إطار هذه الاستراتيجية سيتم إحداث "المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية" لتجميع كل الوحدات التي تعنى بالتكوين والاستشارة الفلاحية، على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.</p> <p>وفيما يتعلق بالموارد البشرية أكد السيد الوزير على أن نسبة التغطية حاليا تصل إلى 3800 فلاح لكل مستشار فلاح، وأن وزارته تهدف من خلال هذه الاستراتيجية إلى بلوغ 1450 فلاح لكل مستشار في أفق 2015 بتقليص يصل إلى النصف، وهي النسبة الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للتغذية، ولتحقيق هذا الهدف ستعمل الوزارة على توظيف 100 مستشار سنويا بين 2010 و 2015.</p> <p>كما تعمل الوزارة على تشجيع الاستشارة الخاصة لتلبية حاجيات القطاع في هذا المجال، ولهذه الغاية يتم إعداد مشروع قانون هو الآن في قنوات المصادقة، سيتمكن بمقتضاه الفلاحين الحاصلين على الاستشارة أو تكوين من مستشار معترف به من طرف الدولة من الحصول على الدعم في المستقبل.</p> | دور المراكز الفلاحية | الفلاحة والصيد البحري | الجلسة الثالثة عشر / 07 فبراير 2012 | 10 |
| <p>أكد السيد الوزير أن لقاحي الإسهال والأمراض التنفسية سيطلقان متوفرين بمختلف المؤسسات الصحية للمملكة بدون أي نقص أو انقطاع.</p> | مدى صحة تعليق الالتزام بصفقتين لشراء لقاحين خاصين بالأطفال | الصحة | الجلسة الثالثة عشر / 07 فبراير 2012 | 11 |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|---|--------------------------------|-------------------|---|----|
| <p>كما أكد على التزام الوزارة بتقديم اللقاحات لكافة الأطفال المغاربة، ولهذه الغاية اتخذت الوزارة كل التدابير اللازمة لتوفير كل اللقاحات لتمنيع الأطفال خلال سنة 2012 وما بعدها.</p> <p>أما بخصوص ما تناولته بعض الصحف فلا يتعلق بانقطاع اللقاحات وإنما بالتعليق المؤقت للالتزام بالصفقات الإطار، وهذا التعليق يضيف السيد الوزير مرده سببين:</p> <p>✓ الأول: هو تمكين الوزارة في المستقبل من توفير ديمومة سنوية في تمويل اللقاحين، من خلال فصل إضافي وقار في الميزانية.</p> <p>✓ أما السبب الثاني، فالتحقيق الذي تباشره الجهات المسؤولة والمعنية حول هذا الموضوع والذي لا يزال ساريا إلى يومنا هذا وحسب النتائج ستتمكن الوزارة من تحسين ظروف تنفيذ الصفقات مع ضمان المنافسة الشريفة العادلة والشفافية اللازمة.</p> | | | | |
| <p>أبرز السيد الوزير جوابا على هذا السؤال الهام وجود لجنة وطنية يترأسها السيد رئيس الحكومة وتضم جميع الفاعلين والمتدخلين في هذا الملف، أعدت دراسة حول إصلاح القطاع وبينت نتائجها وجود إشكالية حقيقية مطروحة بالنسبة لبعض الأنظمة، كما قامت بوضع العديد من السيناريوهات، منها ما اتضح أنه سيؤدي للعجز، ومنها السيناريوهات البديلة التي من شأنها أن تقوي وتحسن وتضمن الاستمرارية الأساسية من أجل التحسين والتطوير والعمل على ضمان التقاعد بالنسبة للأجراء والموظفين الذين يؤدون اشتراكاتهم اليوم من أجل تحصيل تقاعدهم في أفق 20 أو 30 سنة.</p> <p>لكن الإشكالية الحقيقية المطروحة اليوم يضيف السيد الوزير تتجلى في كيفية اختيار المقاربة الصائبة التي يمكن تبنيها، وفي هذا السياق فإن توجه الحكومة</p> | مأل برامج إصلاح صناديق التقاعد | الاقتصاد والمالية | الجلسة الثالثة عشر / 07 فبراير 2012 | 12 |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|---|--------------------------------------|----------------|---|----|
| <p>المعبر عنه في البرنامج الحكومي ينصب على المقاربة التشاركية، عبر إشراك الفاعلين وخصوصا الفرقاء الاجتماعيين وأيضا الفرقاء الاقتصاديين الذين يلعبون دورا أساسيا في هذا الإطار.</p> <p>وأضاف أن التنظيمات النقابية سبق وأن طالبت بالحصول على مساعدة تقنية من طرف مكتب العمل الدولي، وفعلا تم إدراج عدد من توصياته في مشروع الإصلاح الذي تنوي الحكومة الإفصاح عنه في الأسابيع القليلة القادمة عندما تجتمع اللجنة التقنية ثم اللجنة الوطنية التي يرأسها السيد رئيس الحكومة، لاتخاذ القرارات اللازمة، لأن الوقت يقول السيد الوزير لا يسمح للقيام بدراسات أخرى في هذا الإطار، وإنما يجب الحسم في اختيار الإصلاح الأنسب لبلادنا ولأنظمة تقاعدنا.</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير أن فك العزلة عن العالم القروي لا يتعلق فقط بالطرق، وإنما يتعين الآن تبني ما يعرف "بالبرنامج المندمج"، بحيث تتكلف وزارة التجهيز بإنجاز الطرق، ووزارة الفلاحة بإنجاز المسالك الطرقية، بينما يكون تدخل وزارة الداخلية من خلال برنامج التهيئة الترابية (PNAT).</p> <p>وأضاف أن وزارته ستقوم بتقييم شامل للبرنامج الطرقي من أجل حصر المناطق غير المستفيدة وتحقيق نوع من التوازن، وبعد ذلك سيتم تحديد الشراكات المستقبلية.</p> <p>وشدد السيد الوزير على أنه من خيانة الأمانة أن يتم التعامل مع الدواوير من موقع منتخبيها، و من الظلم أن تتم محاسبة قبيلة أو منطقة بكاملها لأن منتخبيها من المعارضة، ومن أجل إعادة التوازن بين المناطق التي وصلت فيها نسبة فك العزلة 70 إلى 80% وبين المناطق التي لم تستقد فإن العقل</p> | البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي | التجهيز والنقل | الجلسة الرابعة عشر / 14 فبراير 2012 | 13 |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|------------------|----------------|---|----|
| <p>والمنطق يقتضي إعطاء الفرصة والإمكانات للأخيرة شريطة التزامها بجانبها بالشركات التي تيرمها.</p> <p>وختم السيد الوزير بالقول أنه إذا تبين للسادة المستشارين وجود خلل على مستوى عدم إنجاز طريق ما، أو إنجازها بجودة ضعيفة، فإن وزارته رهن الإشارة لكي تضطلع بدورها في المحاسبة.</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير أنه سيتم قريبا فتح موضوع تحرير النقل للنقاش العمومي والمؤسستي ولن يكون على حساب أي طرف لأن التحرير سيكون متدرجا، عبر إقرار دفتر للتحملات وطلبات عروض تتوفر فيها شروط المنافسة.</p> <p>وبناء عليه فبالنسبة للمستفيدين من الرخص سابقا، سيتم تخصيص مرحلة للتكيف مع النظام الجديد من خلال تأدية الواجبات للدولة واحترام الشروط التقنية، أما الذين سيحصلون على هذا الامتياز لاحقا فسيخضعون مباشرة للنظام الجديد.</p> <p>وبهذه الطريقة سيتم العمل بالنظامين خلال مرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات ليتوحدا فيما بعد في نظام واحد، وبذلك ستم المحافظة على حقوق الجميع، وكذا الانفتاح على نظام ديمقراطي للنقل، مع مواكبة النظام الجديد لتوجه الدولة في ترسيخ اقتصاد تنافسي وليم اقتصاد ريعي.</p> <p>فإذا كانت بلادنا في المجال السياسي اختارت الإصلاح والتغيير في إطار الاستقرار والاستمرارية، فإنه في الجانب الاقتصادي بما فيه اقتصاد الربيع يجب يقول السيد الوزير "أن نكون ثوريين من أجل أن نصل إلى الهدف، ولكن أيضا أن نواكب ما هو موجود لأن فيه جانبا اجتماعيا يجب أخذه بعين الاعتبار، ولذلك الجميع عليه أن يلتزم بدفتر التحملات منذ البداية".</p> | تحرير قطاع النقل | التجهيز والنقل | الجلسة الرابعة عشر / 14 فبراير 2012 | 14 |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|--|---|--|-----------|
| <p>أكد السيد الوزير أن موضوع تعميم التغطية الصحية يعتبر من أهم الأوراش المستقبلية لبلادنا، فإذا كان الوضع الحالي للتغطية الصحية الإجبارية لمأجوري القطاع العام والخاص يشمل حوالي 9 ملايين نسمة، والنظام الخاص للقوات المسلحة الملكية يشمل مليون و 200 ألف، فإن اعتزام الحكومة تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED) يستهدف توسيع قاعدة الاستفادة إلى حوالي 8 ملايين و 500 ألف نسمة، ليظل أكثر من 10 مليون مواطن تشمل الحرفيين، الصناع التقليديين، الفلاحة... غير مشمولين بهذا النظام.</p> <p>وعلى هذا الأساس يضيف السيد الوزير، أعدت الحكومة بعض مشاريع القوانين من أجل تمكين فئات جديدة من التغطية الصحية كما هو الحال بالنسبة لهيئة المحامين، الصيادلة، مهنيي الصحة، الفنانين، المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج، كما تم فتح نقاش فيما يتعلق باستفادة مهنيي النقل الطرقي والطلبة.</p> <p>وبالنسبة للصيادين و الصناع التقليديين، هناك قرار في طور الدراسة لتحديد المستهدفين وكيفية إدماجهم في نظام الضمان الاجتماعي، أما بالنسبة لطلبة التعليم العالي فقد أعدت الحكومة مشروع قانون سيعرض قريبا على أنظار البرلمان، وأردف قائلا أن الحكومة عازمة على الوصول إلى هذه النتيجة قبل نهاية الولاية.</p> | <p>تعميم التغطية الصحية على مجموعة من الفئات السوسيو/مهنية</p> | <p>التشغيل والتكوين المهني</p> | <p>الجلسة الرابعة عشر / 14 فبراير 2012</p> | <p>15</p> |
| <p>علاقة بموضوع السؤال، أكد السيد الوزير أنه تنفيذا لمضامين الاتفاق الموقع في 26 أبريل 2011 بين الحكومة السابقة والمركزيات النقابية، تم إصدار مجموعة من النصوص همت رفع الأجور ب 600 درهم، الرفع من الحد</p> | <p>تفعيل نتائج الحوار الاجتماعي</p> | <p>الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة</p> | <p>الجلسة الرابعة عشر / 14 فبراير 2012</p> | <p>16</p> |



الشفهية والكتابية

الأدنى للمعاش من 600 إلى 1000 درهم، الرفع من حصيص الترقى، وموازاة مع ذلك فقد تم تنفيذ جميع اتفاقات الحوار الاجتماعي القطاعي.

أما بخصوص الالتزام المتعلق بإحداث درجة جديدة بالنسبة للأطر والهيئات التي لا يسمح مسارها المهني بالترقي سوى مرة واحدة أو مرتين، فقد تم خلال 2011 في إطار تفعيل بعض الاتفاقات القطاعية إحداث درجات جديدة لفائدة موظفي وزارة العدل والمهندسين والمهندسين المعماريين.

وأضاف أن إحداث درجة جديدة هو التزام من بين التزامات أخرى تقررت في إطار جولة أبريل للحوار الاجتماعي، ستعمل الحكومة على تنفيذها في إطار من التشاور والحوار مع الشركاء الاجتماعيين، ومن أهم هذه الالتزامات:

- ✓ إصلاح أنظمة التقاعد
- ✓ المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية
- ✓ إصلاح منظومة الأجور

وتابع ان وزارة الوظيفة العمومية فيما يخص إحداث درجات جديدة منكببة على دراسة الموضوع، حيث يتم القيام بجدد ودراسة مختلف الأنظمة الأساسية الجاري بها العمل، سواء منها المشتركة بين الوزارات أو الخاصة بغية تحديد الأطر والهيئات المستهدفة.

وهكذا سيتم في مرحلة أولى دراسة الموضوع في إطار لجن تضم ممثلين عن كل من وزارتي الوظيفة العمومية والمالية من جهة وممثلين من كل قطاع من القطاعات المعنية من جهة أخرى، وفي مرحلة ثانية وفور انتهاء عمل اللجان المذكورة سيتم التشاور مع المركزيات النقابية.



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|---|---|---|--|-----------|
| <p>أكد السيد الوزير على أن الحكومة الحالية تجدد التزامها بوضع أسس الحكامة الجيدة في القطاع العام والإدارة بصفة خاصة، بتنسيق تام مع كافة الفعاليات المهنية لما لأفة الرشوة من انعكاسات سلبية على حياة المواطن.</p> <p>وانسجاما مع مقتضيات الدستور وخاصة الفصلين 36 و 167 ستحدث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مع اختصاصات ومهام جديدة منها:</p> <ul style="list-style-type: none">✓ المبادرة والتنسيق والإشراف لضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد،✓ المساهمة في تخليق الحياة العامة،✓ ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة. <p>وفي هذا الإطار فإن الحكومة منكبّة على إعداد مشروع قانون يتعلّق بإحداث هذه الهيئة والذي سيعرض في أقرب الأجل على البرلمان، والهدف منه هو الارتقاء بالهيئة إلى هيئة مستقلة وتعزيز دورها لمكافحة الفساد والرشوة.</p> <p>وأضاف أن إرساء الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة رغم أهميته هو مجرد إجراء من بين مجموعة الإجراءات التي تلتزم بها الحكومة ضمن برنامجها لمواجهة الرشوة ومكافحة الفساد، وذكر على الخصوص :</p> <ul style="list-style-type: none">✓ اعتماد برنامج وطني للنزاهة وسياسة مكافحة الفساد على مستوى القطاعات الحكومية في إطار خطة وطنية مندمجة،✓ تحيين وتأهيل التشريع المرتبط بحماية المال العام،✓ مكافحة الإثراء غير المشروع، | <p>الصعوبات التي يعرفها عمل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة</p> | <p>الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة</p> | <p>الجلسة الرابعة عشر / 14 فبراير 2012</p> | <p>17</p> |
|---|---|---|--|-----------|



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|-------------------------------|--------------|--|-----------|
| <p>✓ تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة وإيلاء العناية اللازمة لتفعيل توصياتها وتقاريرها،</p> <p>✓ وضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد مع تشجيع مشاركة عموم المواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني، وموازة مع ذلك، هناك إجراءات أخرى كإعادة الثقة بين الإدارة والمواطن عبر :</p> <p>✓ تبسيط المساطر</p> <p>✓ الإدارة الالكترونية</p> <p>✓ مراكز التواصل</p> <p>✓ اللاتمركز الإداري.</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير أنه موازة مع توظيف وتعيين الأطباء الذين يتحكم فيه عدد المناصب المالية ، فإن الحكومة الحالية عازمة على اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة ظاهرة الخصاص منها:</p> <p>✓ الإجراء الأول: هو إقرار التعويض المالي المخصص للاشتغال بالمناطق النائية، لتشجيع الأطر على الاستقرار بمقرات التعيين،</p> <p>✓ التدبير الثاني: يتجلى في الرفع من وتيرة بناء دور للسكن لفائدة مهنيي الصحة العاملين بالمناطق النائية، لتمكينها من أداء واجبها في ظروف تتسم بالارتياح والطمأنينة،</p> <p>✓ الإجراء الثالث: تمكين المدراء الجهويين من تدبير الموارد البشرية من خلال عمليات التنقل والتعيين والتوزيع حسب الخصاص واستجابة</p> | <p>الخصاص في الأطر الطبية</p> | <p>الصحة</p> | <p>الجلسة الرابعة عشر / 14 فبراير 2012</p> | <p>18</p> |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|---|-----------------------|-------------------|---|----|
| <p>لحاجيات وانتظارات الساكنة محليا وفق مقارنة تشاركية مع المنتخبين والمواطنين والمجتمع المدني، وذلك في إطار ديمقراطية الصحة وإعادة تموقع العلاج.</p> <p>✓ الإجراء الرابع: إشراك القطاع الخاص،</p> <p>✓ الإجراء الخامس: ستعمل الوزارة هذه السنة على اقتناء مستشفيات متقلين وتجهيزها بالطاقات البشرية والمعدات لتقريب الصحة من المواطنين، للقيام بجولات عبر ربوع المملكة وخاصة في المناطق النائية والوادي والقرى.</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير أن المحافظة على الحرف يعد من أهم محاور رؤية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية في بلادنا، وذلك من خلال ورشين أساسيين: الول هو توثيق التقنيات الحرفية الأصيلة، والثاني هو العمل على تلقينها للأجيال الصاعدة من خلال برنامج التدرج المهني.</p> <p>وأضاف أنه تم في هذا الصدد وضع جرد للحرف المهتدة بالانقراض وكذلك وضع برنامج عمل استهدف بداية توثيق خمس حرف هي:</p> <p>✓ الترصيع الدقيق للخشب بفاس باعتبارها عاصمة هذه الحرفة،</p> <p>✓ تسفير الكتب والتذهيب،</p> <p>✓ خزف مكناس،</p> <p>✓ السرج التقليدي،</p> <p>✓ الزليج التطواني.</p> | مأل الصناع التقليديين | الصناعة التقليدية | الجلسة الرابعة عشر / 14 فبراير 2012 | 19 |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|---|--------------------------|--|-----------|
| <p>كما تم إرساء منظومة معلوماتية تعتمد تقنية سمعية بصرية في توثيق وتوصيف هذه الحرف، وسيواكب ذلك في القريب العاجل برنامج إشهاري لتحسيس المواطن المغربي بأهمية هذه الحرف والمحافظة عليها.</p> <p>وأضاف السيد الوزير أن الحكومة بكافة مكوناتها عازمة على تحسين الوضعية الاجتماعية للصناع التقليديين، وأن الفرصة ستكون مناسبة لتعميق النقاش في هذا الموضوع خلال مناقشة قانون الحرف بإشراك كافة المعنيين من منتخبيين وممثلين للصناع التقليديين سواء على مستوى الاستشارات أو التعديلات.</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير على الدور المحوري الذي يضطلع به القطاع الخاص في إحداث فرص الشغل وفي خلق القيمة المضافة، وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تطوير الاستثمارات الخاصة من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none">✓ تحسين الحكامة ومحاربة المضاربة والاحتكار والريع،✓ تحسين نجاعة الإدارة ومناخ الأعمال،✓ تسريع الإصلاح العميق و الشامل لمنظومة العدالة،✓ العمل على مواصلة تحديث المنظومة القانونية، لا من حيث وضع ميثاق جديد للاستثمار حتى تكون الرؤية واضحة بالنسبة لكل مستثمر، ولكن كذلك من خلال وضع التجهيزات التحتية اللازمة، خصوصا المناطق الصناعية المندمجة، والمناطق الفلاحية الصناعية التي من شأنها أن تشكل محفز للاستثمارات في بلادنا. | <p>ضرورة النهوض بالاستثمارات الخاصة</p> | <p>الاقتصاد والمالية</p> | <p>الجلسة الرابعة عشر / 14 فبراير 2012</p> | <p>20</p> |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|--|-----------------|---|----|
| <p>شدد السيد الوزير على أن التصريح الحكومي أولى أهمية بارزة للإدارة التربوية، حيث أكد على أهمية منح المؤسسة التعليمية الاستقلالية في التدبير، وانفتاحها بما يسمح بتقوية علاقاتها مع محيطها التربوي والإداري، ودعم القدرات التدبيرية لها بالنظر للأدوار المتعددة المسندة إليها.</p> <p>وانسجاما مع ذلك، تم التواصل مع مديرات ومديري المؤسسات التعليمية حول القضايا المرتبطة بالإدارة التربوية، كما كان هذا الموضوع في صلب اللقاءات التواصلية مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، وقد أمكن ذلك من إيجاد الحلول الملائمة لأغلب النقاط المطروحة، وذلك لتمكين الإدارة التربوية من القيام بالمهام المنوطة بها وصيانة حقوقها.</p> <p>وهكذا، تم التأكيد بهذا الخصوص على :</p> <ul style="list-style-type: none">✓ إيلاء العناية اللازمة لمديرات ومديري المؤسسات التعليمية وتوفير وسائل العمل الضرورية لتمكينهم من أداء مهامهم في ظروف ملائمة باعتبار وضعهم المحوري في المنظومة التربوية؛✓ توفير هامش المبادرة للمديرين في مجال تدبير الشؤون التربوية والمادية للمؤسسات التعليمية؛✓ تطوير إشراكهم في كل ما يتعلق بتدبير المؤسسات التي يشرفون عليها، سواء تعلق الأمر بتأهيل المؤسسة أو توسيعها أو وضع دفاتر التحملات أو تتبع الأشغال؛✓ العمل على خلق أجواء التنافس بين المؤسسات بما يضمن النهوض بمهامها على أفضل وجه؛✓ العمل على تقنين مسطرة إعفاء المدير ؛✓ العمل على إيجاد حلول لمشاكل السكن الوظيفي والسكن الإداري بالنسبة لأطر الإدارة التربوية مع وضع مقاييس لذلك؛ | العلاقة بين الوزارة ومديري المؤسسات التربوية | التربية الوطنية | الجلسة الخامسة عشر / 21 فبراير 2012 | 21 |
|--|--|-----------------|---|----|



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|---|--|--------------------------|--|-----------|
| <p>✓ العمل على إحداث إطار خاص بالمدير في إطار القانون الأساسي لنساء ورجال التربية والتعليم.</p> <p>وقد أثمرت هذه المقاربة في التعامل مع قضايا الإدارة التربوية يضيف السيد الوزير ارتياحا عاما وسط هذه الفئة، لاشك أنها ستساهم في الارتقاء بأداء هذه الفئة وخلق الأجواء الضرورية لترسيخ الثقة في المدرسة المغربية.</p> | | | | |
| <p>أكد السيد الوزير على أن الحكومة الحالية وفي إطار البرنامج الحكومي أكدت نيتها العمل على مراجعة القانون التنظيمي للمالية أخذا بعين الاعتبار التطورات التي عرفتها بلادنا على الصعيد الدستوري بحكم أن الدستور الجديد أكد على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، الحق في المعلومة، ضرورة الالتزام بضبط التوازنات الماكرواقتصادية والتوازنات المالية، ضرورة العمل من أجل إصلاح الدولة في إطار الجهوية المتقدمة.</p> <p>وأضاف أنه كانت هناك مسودة معروضة على البرلمان من طرف الحكومة المنتهية ولايتها، لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي جاء بها الدستور الجديد وكذا التوجيهات المضمنة في البرنامج الحكومي الذي تقدمت به الحكومة الجديدة.</p> <p>وبالتالي فقد أضحي من الضروري العمل على تقوية وتطوير وإغناء ما تم القيام به من خلال:</p> <ol style="list-style-type: none">1. التركيز على ضرورة تعزيز دور قانون المالية في مواكبة السياسات القطاعية والاقتصادية مع ضبط التوازنات الماكرواقتصادية،2. تحديث التدبير العمومي من أجل أن يتم ربط الإنفاق العمومي بالنتائج المنتظرة، وهذا ما سيمكن مجلس المستشارين ومجلس النواب من القيام بالتقييم الحقيقي لمدى نجاعة السياسات المعتمدة، | <p>تنفيذ الحكومة لالتزامها المتعلق بتعديل القانون التنظيمي للمالية</p> | <p>الاقتصاد والمالية</p> | <p>الجلسة الخامسة عشر / 21 فبراير 2012</p> | <p>22</p> |



الشفهية والكتابية

| | | | | |
|--|--|--|--|--|
| <p>3. العمل على تقوية دور مراقبة البرلمان بإعطائه جميع المعطيات اللازمة وكذا المعلومات الضرورية، ولكن أكثر من ذلك بإشراك البرلمان في إعداد قانون المالية،</p> <p>4. ملائمة النظام الميزانياتي مع التطور الهادف إلى تقوية البعد التراشيقي وخصوصا البعد الجهوي في إعداد وتطبيق مشاريع قانون المالية.</p> | | | | |
|--|--|--|--|--|